النموذج الحضاري للثورة
وتوجه جديد للسياسة الخارجية المصرية(*)

د.نادية مصطفى(**)

أستعرض هنا نتاج اجتهاد فكري جماعي حول خصائص السياسة الخارجية التي تعكس نموذج الثورة كنموذج حضاري، وهو اجتهاد حول سيناريو يمكن أن تتجه إليه مصر وهي تعيد صياغة توجه واستراتيجية وأدوات سياستها بعد الثورة. ولقد تم هذا الاجتهاد في وقتٍ مبكر جدًا بعد الإطاحة بمبارك، وفي وقتٍ كانت فيه الاهتمامات الداخلية تركز على التطهير وعلى الحكومة الانتقالية، وفي وقتٍ لم تكن فيه رؤوس الثورة المضادة برزت ومثلت تهديدًا أكيدًا.

فخلال الشهر الأول من عمر مصر الثورة، بعد مبارك، تساءلتُ كثيرًا أين السياسة الخارجية المصرية لتدعيم الثورة وتعبئة المساندة الدولية؟ ولم يكن وزير الخارجية أبو الغيط يتحرك، ولم يكن رئيس الوزراء أحمد شفيق يتكلم إلا عن ضرورة الاستقرار حتى تأتي إلينا المعونات في وقتٍ كان العالم كله يقف مدهوشًا أو

(*) هذا جزء من دراسة أوسع تحت عنوان « السياسة الخارجية المصرية والثورة... دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية (٢٥/ ١- ٣٠/ ٥/ ٢٠١١)»، قدمت إلى مؤتمر «الثورة المصرية: الملامح والمآلات» الذي نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، في الفترة (٣٠ مايو – ١ يونيو ٢٠١١)، ونشرت فيه د.نادية محمود مصطفى: **السياسة الخارجية للثورة المصرية بين الأبعاد الداخلية والخارجية**، في: عبد الإله بلقزيز (محرر)، الربيع العربي... إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢.

(**) أستاذ العلاقات الدولية والرئيس السابق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

منبهرًا أمام الثورة يحاول تشخيصها وفهمها، ويؤكد على نموذجها الفريد، الذي أثار بالطبع مساندة الشعوب وإن لم يكن بالضرورة كل الحكومات والنظم؛ سواء العربية أو الغربية.

وفي المقابل، ومن واقع لقاءات مع بعض قادة شباب ائتلاف الثورة، الباحثين عن رؤية استشارية حول ما أضحى يداهمهم من مهام وخاصةً «المقابلات» مع ممثلي قوى خارجية، تبين لي أمران:

الأمر الأول، قدر الاهتمام المبكر الذي أضحى يوليه «الخارجي» لشباب الثورة، وليس فقط لنظام ما بعد الثورة. فالحركة السريعة والمبادرة أخذت تأتي من الخارج: من الرسمي ونحو المدني الشعبي وعلى نحوٍ علني وغير مسبوق. فعلى سبيل المثال، زيارة وزراء خارجية ألمانيا ثم فرنسا (أول زيارة لوزير الخارجية الجديد «آلان جوبيه» كانت إلى مصر) ثم بريطانيا ثم الولايات المتحدة، وقد تضمنت تلك الزيارات حوارًا مفتوحًا مع شباب الثورة كما تضمنت استعدادًا للتعاون المفتوح ماليًا وسياسيًا.

الأمر الثاني، هو أن توجهات السياسة الخارجية المصرية الجديدة لم تكن قد تبلورت، ولم يكن هناك خطابات رسمية عنها (حتى تغيير «أبو الغيط»)، ولذا كان البديل أن تقدم نخب أكاديمية وفكرية رؤى وتصورات عن «السيناريوهات».

ولقد ساهمتُ في هذا مع مجموعة من شباب الباحثين والناشطين الذي شاركوا في الثورة بأكثر من شكل.

وكان السؤال الأساس المحفز لهذه اللقاءات: ألا يجب المبادرة باستثمار الثورة خارجيًا لدعم مسارها وتحقيق أهدافها؟ ألا نستشعر من حركة الخارج تجاهنا ما يستوجب المبادرة برؤية عن المسار المأمول لمواجهة التحديات من الخارج؟ وخاصةً

أن استدعاء الخارج –كمصدر تحدي إن لم يكن مصدر تهديد– كان محدودًا في هذه المرحلة مقارنة بنظائره الداخلية، وذلك سواء في خطابات الساسة أو النخب أو الإعلام المرئي والمكتوب؟ ومن ثم، عقدنا حلقات عصف ذهني في مركز الحضارة للدراسات السياسية يومي ٢– ٩/ ٣/ ٢٠١١.

تناولت من بين ما تناولت «الثورة ومستقبل السياسة الخارجية المصرية» وأنتجت نصًا عن هذا الموضوع يكتسب مصداقيته من توقيت إصداره وهذا النص كالآتي[١]:

«لماذا تأخر موضوع الخارج في الاهتمام والنقاش المصري؟ إما لأن وطأة الداخل كانت شديدة، بالإضافة إلى ما بدا من ذكاء الثورة في أيامها الأولى في التعامل مع الخارج بالإغفال والإرجاء وما يشبه التمويه؟ أو أن السياسة الخارجية تبدأ حين تكتمل رؤيتنا للسياسة والحالة الداخلية، فالأولى امتداد للأخيرة كما كان يؤكد د.حامد ربيع... وهذا فعلًا عين المراد أن تصل إليه الثورة: مشروع قومي للداخل يمتد إلى الخارج...

... هناك ثورات تغير النظام وأخرى لا تغيّر... في الحالة المصرية النظام السابق لم يزُل حتى الآن وهياكله لا تزال قائمة. ونحن ننطلق من احتمال نجاح الثورة وأنها تحتاج إلى رؤية. والقاعدة العامة أنه يترتب على الثورات الحقيقية تغييرات في السياسة الخارجية، ولكن في الحالة المصرية لم نصل بعد إلى هذا المستوى، لكن الثورة تفكك الأركان، وتزيل الكوابح وتقدم فرصًا، وثمة عمل بنائي يكمل عليها

(١) تقرير أعده أ.مدحت ماهر عن حلقة نقاشية عقدها مركز الحضارة للدراسات السياسية في ٢ مارس٢٠١١ حول الأبعاد الخارجية للثورة. وأدارت الحلقة د.نادية مصطفى وشارك فيها: كريم حسين، أسامة مجاهد، أماني غانم، د.عصام عبد الشافي، أمجد جبريل، نجوان الأشول، نسيبة أشرف، عبد الله عرفان. وتقرير الحلقة متاح على موقع مركز الحضارة: www.**ccps-egypt.com**

نحن بصدد التفكير والتناقش فيه.

هل نموذج ميدان التحرير سينعكس في إحداث تغييرات حقيقية على السياسة الخارجية المصرية، وماذا إذا تعرض هذا النموذج –لا قدر الله– لانتكاسة؟

✍ مستوى الرؤية والاستراتيجية:

– السياسة الخارجية المصرية لا تبنى على المواقف التي ظهرت أثناء الثورة فحسب بل أيضًا على هوية الدول والمصالح المشتركة. وإذا كانت السياسة الخارجية إنما هي امتداد للسياسة الداخلية، فقد طبق النظام الساقط هذه القاعدة بطريقته المغلوطة والمعهودة: فلقد كانت الخارجية المصرية تابعة لداخليتها وناقلًا لما ترويه الداخلية والأمن عن الخارج، (فترسل الداخلية إلى الخارجية بيانات بالمعلومات التي ينبغي أن ترد بها على الخارج).

– السياسة الخارجية يبدأ بناؤها من تأسيس السياسة الداخلية الأمر الذي يتعلق بثلاثية أساسية: الهوية المصرية + المرجعية الحضارية+ المصالح الحيوية.

– نحن بسبيلنا إلى استقلال داخلي وفك لقيود قوى المجتمع، وهذا يؤهلنا لكي نتحرك في الخارج باتجاه القضايا الإنسانية والشعوب المستضعفة وأن نعبر عن قيم المجتمع المصري... (فنحن نحتاج إلى مجتمع شديد القوى داخليًا لكي تثمر قوته في الخارج).

– واليوم، نحن أمام مشروعين للسياسة المصرية الداخلية فالخارجية: مشروع نظام مبارك، مشروع الثورة:

– فمشروع مبارك الداخلي اتسم بأنه: استبدادي استعلائي قمعي، وكان لهذا انعكاسه على السياسة الخارجية لمصر، فبدا فيها: الاستسلام لأحادية النظام العالمي، والتوجه المكثف نحو الغرب. وأيضًا هو مشروع بيروقراطي غير إبداعي، أدى –في

الخارج– إلى مشروع عصابي فاسد يقيم علاقات مشبوهة مع الخارج. وبناءً عليه، كانت الثمار الرديئة لهذا المشروع الفاسد: فشلًا كاملًا في الحفاظ على المجال الاستراتيجي، ووقائع من الفشل الرمزي في كل مقام، وتراجع المكانة والدور لصالح قوى دولية وإقليمية أخرى.

– أما نموذج الثورة فيقدم بوادر: مشروع ثوري، سلمي، قيمي، حقوقي، شبابي، شعبي، مجتمعي، تعددي، تعاوني، تكافلي، جهادي: دفاعي وطلبي، وإبداعي؛ أي بالمجمل: هو مشروع حضاري بالمعنى الشامل لمفهوم «**الحضاري**». مشروع يتصل بروح الشعوب العربية والإسلامية، فهو يمتد إلى الدائرة العربية والإسلامية، ومن المنتظر أن يعطيها حال ترسخه الأولوية في السياسة الخارجية المصرية المقبلة، وأن يعاد التفكير في مفهوم «**الدوائر**» لصالح الدوائر الحضارية القريبة، ودون انقطاع بل وبانفتاح على الدوائر الأخرى.

– **ومن المهم في هذا الصدد أن نضيف** مع سلمية الثورة سمة الجهادية الدفاعية؛ ليكون السلام المنشود قويًّا ومحميًّا، فمن المهم أن نملك القدرة على استعمال القوة –بكامل وجوهها– لحماية القضايا ودعم المواقف.

– وكذلك: مواجهة الاستبداد الدولي (مجلس الأمن وحق الفيتو): فالعدالة يجب أن تتحرك من الداخل إلى العالم، وبالتالي نراجع هيكل النظام العالمي وتوزيعه قواه القائمة على أساس هيمنة طرف أو أطراف معينة على القرار العالمي والسياسات الدولية... وهذا هو ما يسمى اليوم «الديمقراطية العالمية» والتي تستوجب تغييرًا جذريًّا في هيكل النظام.

على مستوى المبادئ والقيم معًا:

ثمة منظومة من القيم التي أفرزتها أو بالأحرى أبرزتها الثورة وتصلح لتجديد

كل من السياسة الداخلية والخارجية لمصر: كرامة/ عدالة اجتماعية/ حرية. وهذه المنظومة القيمية يمكن –من خلالها– أن نتلاقى مع العالم بما فيه الدول الغربية، فنرفض كل ما يعارض منظومة قيمنا وقيم الإنسانية ونتعاون فيما يتوافق معها. وقد يصل بنا هذا إلى مواجهة المظالم التي يتعرض لها في كل شعوب العالم الفقيرة أو المقهورة. ولا شك أن توسيع نطاق الحركة والمساندة للخارج يمثل زيادة في الموارد، ويمثل إضافة إلى قوة الدولة ودعمًا لمواقفها وقضاياها الإقليمية والدولية.

✍ مستوى القضايا:

– حددونا الرئيسة مهددة من جهاتها الثلاث: الجنوب، والشرق، والغرب. وهذا يدخل في نطاق أن التحالفات الخارجية المصرية مع القوى الإقليمية يجب أن تبنى من باب التنافس لا الصراع أو العداء. وربما تكون تنافسية تكاملية. وهذا يتوقف على القدرة على توظيف أدواتها في السياسة الخارجية.

– التحالفات الخارجية (المثلث الحضاري: المصري– التركي– الإيراني) ويعبر عن الأمة ويختلف عن منظمة المؤتمر الإسلامي وطاقتها المحدودة... لكن هذا الإقليم –القاعدة لابد أن يستند إلى: (قوة ذاتية+ قيم+ آليات نافذة ومنفذة لطاقات الداخل).

– بالنسبة للتحالف مع الخارج وتلقى الدعم منه، فالواجب تحويل هذا الدعم إلى القنوات التي تحقق مصالحنا.

– إعادة ترتيب أولويات الدوائر الخارجية، وتصفير المشكلات... ودعم مبادرات من أجل تحريك تسوية المنازعات مع الأطراف الإقليمية.

– تأسيس للدور الخارجي في الدستور (على سبيل المثال نموذج الدستور الإيراني: مواجهة الاستكبار العالمي...).

obeikandl.com

✍ مستوى الاستراتيجية والآليات والأدوات:

- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية في السياسة الخارجية، وأن تتوجه السياسة الخارجية المصرية إلى الشعوب في الخارج، وأن نبدأ بالتضامن الآن مع القضايا الإنسانية [من الآن].

- التفاعل مع المجتمع العالمي World Community، فالحالة الشعبية المصرية قدمت رسالة إلى الشعوب في الغرب، والتي بدورها ضغطت على حكوماتها فكانت مواقفها –على الأقل– حتى الآن غير مضادة... وهنا، يأتي **دور منظومة القيم** في إطار المجتمع المدني العالمي لتصنع قوة عالمية للدولة.

- ثمة مشكلات خارجية يمكن لشخصيات عامة أن تتدخل فيها (الجنوب والمياه...).

- **زمام المبادرة:** السياسة في السابق كانت ردود أفعال فلا سياسة إذن، لكن العلاقة بالخارج لابد أن تكون موجودة على أساس المبادرة.

- أثناء الثورة كانت التدخلات الخارجية عبارة عن ردود أفعال لتطورات الثورة. وهذا أمر يعني أننا يمكن أن نمسك بزمام المبادرة في علاقاتنا الخارجية. ونريد أن يكون ذلك ساريًا في السياسة الخارجية المقبلة، فنبادر برؤى وخطط تجعل تدخل الخارج (الغرب) عليه قيود وتكون موجهات تتجه به نحو الصالح الوطني.

- آليات السياسة الخارجية المصرية واسعة جدًا؛ فمن الآليات التي يمكن استخدامها في هذه الدبلوماسية القوى ذات الأبعاد المجتمعية والأيديولوجية:

١- الأزهر جامعًا وجامعة.

٢- الحركة الصوفية في مصر وامتداداتها في الخارج.

obeikandl.com

٣- الحركة السلفية في حوض النيل وقدرتها على الاتجاه نحو إثيوبيا عن طريق الصومال.

٤- الإخوان المسلمون وامتداداتهم الإقليمية والعالمية.

٥- التيارات الاشتراكية والليبرالية والإسلامية الحضارية والحركات المضادة للعولمة وأدوارهم في المجتمع المدني العالمي.

٦- الجاليات المصرية بالخارج والأجنبية بمصر.

٧- مراكز التفكير الاستراتيجي Think Tanks.

٨- دبلوماسية التنمية: وزارات الزراعة والري والاستثمار وجمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية وتوظيفها في تنويع الأنشطة الاقتصادية في الخارج وتوسيعها».

إن قراءة النص السابق لتبين سمات أساسية من سمات سياسة الثورة الخارجية المأمولة: الحضارية والمبادرة والاستقلال على النحو الذي يتجسد سواء في التوجه أو الاستراتيجية أو أجندة القضايا أو الآليات والأدوات.

وأخيرًا، كيف جاءت ممارسات وأوضاع الشهور الثلاثة التالية من عمر الثورة اختبارًا لمصداقية هذا الاقتراب القيمي المعياري، الذي حدد ما يجب أن يكون، باعتباره محفزًا للتغيير في ما هو قائم؟

بعبارة أخرى، كيف مارس الخارج بصفةٍ خاصة تأثيره في الثورة؟ وكيف انعكس هذا على ما واجهته السياسة الخارجية المصرية الجديدة من تحديات داخلية وخارجية، وكيف تمت إدارتها؟ وما مخرجاتها؟

obeikandl.com